الأفاق للدراسات الإقتصادية ISSN: 2571-9769, EISSN: 2602-5051
الصفحات 297ـــ322

العدد 07
المجلد 02 السنة 2022

أثر فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في تطوير الأداء المالي لبنك فلسطين

Impact of the effectiveness of internal control systems in the development of Bank of Palestine's financial performance

حازم فروانة•	سيدي محمد عياد
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر	جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر
Email atiaf_1998@hotmail.com	Email ayad_08@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 01/ 06/ 2021 تاريخ القبول: 19 /01/ 2022 تاريخ النشر : 01 /04/ 2022

ملخص: هدفت الدراسة إلي التعرف على مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في تطوير الأداء المالي في بنك فلسطين و الكشف عن علاقة الخدمات البنكية عبر الانترنت بفاعلية نظام الرقابة الداخلية و إمكانية توضيح معالم ومحددات نظام الرقابة الداخلية السليم في البنوك و توضيح دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق استقرار المعاملات والمؤسسات البنكية وكانت أهم النتائج المتعلقة بالمتغير المستقل مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية يتضح أن جميع متوسطات المحاور المختلفة كانت متقاربة من حيث أوزانها النسبية فقد حصلت على وزن نسبي قدره (89.59%) أي بدرجة تقدير كبيرة جداً. النتائج المتعلقة بالمتغير التابع تطوير الأداء المالي اتضح أن المتوسط الحسابي لاتجاهات العاملين نحو تطوير الأداء المالي حصل على وزن نسبي قدره (90.40%) أي بدرجة تقدير كبيرة جداً.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية، الأداء المالي،فاعلية،بنك فلسطين.

تصنيف JEL: M19 ، D92، G21

Abstract: The aim of the study is to identify the effectiveness of internal control systems in the development of financial performance in the Bank of Palestine and to reveal the relationship of banking services over the Internet effectively internal control system and the possibility of clarifying the parameters and determinants of the proper internal control system in banks and clarify the role of the internal control system in achieving the stability of transactions and banking institutions and the most important results related to the independent variable the effectiveness of internal control systems shows that all the averages of different axes were close in terms of their relative weights have gained relative weight 89.59%) That's very much appreciated. Results on the variable of financial performance development showed that the average calculation of workers' trends towards financial performance development gained a relative weight of (90.40%).

Keywords: Internal control, financial performance, effectiveness, Bank of Palestine.

Jel Classification Codes: M19 ، D92 ،G21

• المؤلف المرسل: حازم فروانة

I. تمهيد:

شهدت الرقابة الداخلية تطوراً مستمراً في مفاهيمها، ابتداءً من النظر إلى أهميتها في حماية الموجودات من السرقة وسوء الاستخدام والتأكد من صحة المعلومات وكشف المخالفات والنواقص، مروراً بالمفهوم الأوسع الذي يشمل رفع الكفاءة التشغيلية والالتزام بتطبيق القوانين والسياسات الموضوعة، فضلاً عن مصداقية الإبلاغ المالي وتحسين نوعية التقارير المالية وتقليل أعمال التدقيق والوقت الضائع بجانب تقليل التكلفة وتقليل الخسائر باعتبارها مرجع إرشادي لعمليات البنك. (محمد،البحيصي،2014 صفحة 79)

ومن أهم العوامل التي تؤثر على تطور المصارف البيئة التقنية الداعمة والتي تتضمن الأجهزة ومكوناتها المادية والعناصر القادرة على جمع وتخزين البيانات ومعالجتها وتوصيل المعلومات اللازمة إلى مستخدمها حيث أن القطاع المصرفي هو الأكثر استفادة مون التطورات المتسارعة وذلك نتيجة لارتفاع حدة المنافسة بين مفردات ومكونات الجهاز المصرفي والتوي تستدعي مسايرة هذا التطور والتوسع في استخدام أداوت العصر الحديثة. (،قشطة، 2013 صفحة 2)

وانعكست آثار هذا التطور على حياة المؤسسات بأنواعها حيث فرض التطور على المؤسسات الناشطة أن تسخر متطلبات وآليات متعددة لتصريف أعمالها وفي مقدمتها العملية الإدارية وتكنولوجيا المعلومات. (عاني، و شوقي، 2008صفحة 13)

وتعتبر الرقابة بمثابة وظيفة دائمة ومستمرة ينبغي القيام بها في كافة مجالات النشاط الإنساني من حيث اعتبارها نظاماً لضبط الأداء وضمان تحقيق الأهداف المسطرة ومع تطور حجم المشاريع الاقتصادية، زاد الاهتمام الإداري بنظام الرقابة الداخلية حتى يتمتع نظام المعلومات بخاصيتي السلامة والمصداقية من خلال فرض الأدوات الرقابية وهذا ما تطلبه البنوك والمؤسسات المالية من أجل تأهيلها والنهوض بوضعيتها للتجاوب مع مختلف التغيرات التي تميز البيئة الحالية، فنبعت الحاجة إلى رقابة دائمة على أموالها وكيفية تحركها دون المساس بها ولا بقيمتها، محاولة الوفاء بأهداف إدارتها والمسؤوليات الملقاة على عاتقها. (،بوطورة، 2007 صفحة17)

ولا شك أن لنظام الرقابة الداخلية مجموعة من المقومات المحاسبية والإدارية والتي تختلف بدورها من وحدة اقتصادية لأخرى، وخاصة إذا تعلق الأمر بالمؤسسات البنكية والمالية والتي تعتبر شريان النشاط الاقتصادي لما تقوم به من دور هام في تعبئة المدخرات وتقديم الدعم اللازم للمشاريع الاستثمارية، وهو ما يستوجب نظام رقابة داخلية فعال وسليم يحيط بمختلف الجوانب الإدارية والمحاسبية والمالية، لضمان استقرار النظام البنكي بصفة خاصة والنظام الاقتصادي بصفة عامة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

لا شك أن للرقابة الداخلية دورها الايجابي في الحد من الآثار السلبية لاستخدام تلك الأنظمة، حيث إنها تهدف أساساً إلى ضمان فعالية وكفاءة العمل وإضفاء الثقة والمصداقية على البيانات المستخرجة من خلال هذه النظم. وتركز هذه الدراسة على معرفة فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في تطوير الأداء المالي في بنك فلسطين، وبناءً على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى أثر فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في تطوير الأداء المالي لبنك فلسطين؟

ويتفرع منها الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي في بنك فلسطين؟
2. ما مدى الالتزام بخصائص نظام المعلومات على تطوير الأداء المالي في بنك فلسطين؟
3. ما مدى أساليب الرقابة على مدخلات النظام على تطوير الأداء المالي في بنك فلسطين؟
4. ما مدى أساليب الرقابة التنظيمية على تطوير الأداء المالي في بنك فلسطين؟
5. هل يوجد فروق بين إجابات المبحوثين حول مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي في بنك فلسطين تعزى إلى المتغيرات الشخصية التالية (الجنس, المؤهل العلمي, سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي)؟

فرضيات الدراسة:

من خلال مشكلة الدراسة وتساؤلاتها يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو الأتي:

1. لا توجد علاقة ذات دلاله إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين.
2. لا توجد علاقة ذات دلاله إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين الالتزام بخصائص نظام المعلومات وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين.
3. لا توجد علاقة ذات دلاله إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين أساليب الرقابة على مدخلات النظام وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين.
4. لا توجد علاقة ذات دلاله إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين أساليب الرقابة التنظيمية وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين.
5. لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات المبحوثين حول مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي في بنك فلسطين تعزى المتغيرات الشخصية التالية (الجنس, المؤهل العلمي, سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي).

أهداف الدراسة:

1. التعرف على مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في تطوير الأداء المالي في بنك فلسطين.
2. الكشف عن علاقة الخدمات البنكية عبر الانترنت بفاعلية نظام الرقابة الداخلية في بنك فلسطين.
3. إمكانية توضيح معالم ومحددات نظام الرقابة الداخلية السليم في البنوك.
4. إمكانية توضيح دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق استقرار المعاملات والمؤسسات البنكية.
5. التعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية في استجابات أفراد العينة تجاه مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي في بنك فلسطين تبعاً للمتغيرات الشخصية (الجنس, المؤهل العلمي, سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي).

أهمية الدراسة:

1. تكتسي وظيفة الرقابة الداخلية في البنوك أهمية بالغة من خلال الدور الهام الذي تلعبه، لتحقيق الأمن والسلامة المصرفية، ونزاهة ومصداقية المعلومات المالية وتلك المتعلقة بالتسيير والمحاسبة، إلى جانب احترام التشريعات والأنظمة والسياسات والإجراءات الداخلية.
2. مساعدة المعنيين بتطوير عمل أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك العاملة في قطاع غزة.
3. الأثر الفعال في تحقيق ميزة تنافسية وتخفيض التكاليف وتوفير الوقت والجهد، والمرونة العالية في تحديث وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين.
4. تمثل هذه الدراسة منطلقاً علمياً لدراسات أخرى في نفس المجال، وتعد إضافة علمية أيضاً للدراسات المحلية التي تناولت موضوع البنوك العاملة في قطاع غزة.

تمهيد:

يقع على عاتق إدارة المؤسسة إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية، ومن مسؤولياتها المحافظة على هذا النظام والتأكد من سلامة تطبيقه، كما أن هناك التزاماً قانونياً على كاهلها بإمساك حسابات منتظمة وبصفة خاصة في حالة شركات المساهمة، كما ينبغي عند تصميم وتشغيل وتقييم أي نظام للرقابة الداخلية مراعاة الظروف والمحددات المتلازمة لبعض العناصر والبنود والعمليات والتي تمثل بطبيعتها مجالاً للتلاعبات وذلك لتحقيق أهداف النظام السليم الذي يتوفر على مكونات وخصائص وتحكمه إجراءات محددة. (،بوطورة، 2007 صفحة 18)

وتلعب المؤسسات المصرفية دوراً حيوياً في النظم الاقتصادية الحديثة، بما تمتاز به من وظائف وما تزاوله من نشاط، إذ يعتبر التطور الذي حدث على وظيفة التدقيق الداخلي استجابة للتطورات التي حدثت في بيئة الأعمال بشكل عام، حيث أن التدقيق الداخلي نشأ كوظيفة رقابية هامة داخل المؤسسات وبدأ تركيزه على النواحي المالية والمحاسبية، لكن التطور الذي حدث في بيئة الأعمال المصرفية أوجب على وظيفة التدقيق الداخلي أن تتطور لتشمل جوانب التدقيق التشغيلي وتقديم الاستشارات الإدارية والفنية العالية، مما رفع من أهمية ومساهمة هذه الوظيفة في تحسين الأداء المالي من خلال دعم المؤسسات المصرفية، وتصميم وتطوير نظام فعال للرقابة الداخلية. (بلعالم، 2015 صفحة6)

1- مفهوم نظام الرقابة الداخلية:

تعددت التعاريف التي اهتمت بنظام الرقابة الداخلية، بسبب التطور الذي عرفه واختلاف المعرفين له، إلا أننا سنورد مجموعة من التعاريف الأكاديمية التي يمكن اعتمادها والأخذ بها.

تتكون الرقابة الداخلية من مجموعة أنظمة الرقابة المالية وغيرها، الموضوعة من طرف الإدارة من أجل إدارة أعمال المؤسسة بكيفية منظمة وفعالة، ضمان احترام سياسات التسيير، حماية الأصول وضمان الصحة والوضعية الكاملة للمعلومات المسجلة بقدر الإمكان. (محمد،براق، 2004 صفحة5)

نظام الرقابة الداخلية، هو عملية تتضمن وضع نظام دقيق للمعلومات يتيح التأكد بشكل دائم، أن العمليات تتم حسب الخطة الموضوعة، ويقوم هذا النظام على وجود بيانات مرتدة دائمة عن الأداء الفعلي ويتم مقارنتها بالخطة الموضوعة. (أحمد،ماضي، 2000صفحة287)

ويرى بوتين أنه مجموعة ضمانات تساهم في التحكم في المؤسسة، وعليه لابد من تقييم كل طرق العمل والإجراءات والتعليمات المعمول بها، قصد الوقوف على آثارها على الحسابات والقوائم المالية. (بوتين، 2003صفحة 70)

ويمكن تعريف نظام الرقابة الداخلية على أنه نظام داخلي يعمل على وضع خطط تنظيمية، واستخدام كل الطرق والإجراءات التي تهدف إلى التحكم في المؤسسة من خلال حماية أصول المؤسسة، وضمان صحة ودقة البيانات المحاسبية، من أجل زيادة درجة الاعتماد عليها.

1-1 أهداف نظام الرقابة الداخلية:

يمكن لنا استخلاص الأهداف المراد تحقيقها من هذا النظام والمتمثلة في: (،بوطورة، 2007صفحة20)

1. حماية أصول المؤسسة: تعتبر حماية أصول المؤسسة من أهم الأهداف التي يسعى نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيقها وذلك من خلال فرض حماية مادية ومحاسبية لجميع عناصر الأصول من الاستغلال غير المشروع وسوء الاستخدام أو الضياع أو الاختلاس سواء كان بسوء نية أو حسن نية. (التهامي و صديقي، 2005صفحة90)

2. ضمان صحة ودقة المعلومات: يعمل هذا الهدف على زيادة درجة المصداقية والثقة في المعلومات، وبالتالي زيادة درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، لأن ضمان نوعية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية يؤدي لزيادة درجة الثقة فيها. (وآخرون، 2004صفحة135)

3. تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام موارد المؤسسة: تهدف الإجراءات الرقابية المطبقة في المؤسسة إلى زيادة درجة الفعالية وضمان الاستعمال الأمثل للمواد المتاحة، وذلك باتخاذ قرارات داخلية سليمة بناءاً على مصداقية ودقة المعلومات والبيانات المتوافرة، بمعنى تنمية وتشجيع الكفاءة التشغيلية في عمليات الوحدة.

4. احترام السياسات الإدارية والالتزام بها: تتم بلورة أهداف المؤسسة، إلى مجموعة من السياسات والخطط والإجراءات المتكاملة التي تشمل كافة جوانب المؤسسة، ويتم إبلاغها إلى منفذي العمليات المختلفة عبر المستويات الإدارية، من خلال إصدار أوامر كتابية أو شفوية تقضي الامتثال لها والالتزام بها وهذا من شأنه أن يكفل للمؤسسة تحقيق أهدافها المرسومة. (طارق،خضير، 2015صفحة195)

2-1 مكونات نظام الرقابة الداخلية:

يتطلب تصميم وتنفيذ أي نظام للرقابة الداخلية، مراعاة خمس مكونات أساسية، لابد من الاهتمام بها لضمان تحقيق الأهداف الرقابية، وتتمثل هذه المكونات فيما يلي: (علي،شيتور، 2014صفحة17)

1. بيئة الرقابة: تعتبر البيئة الرقابية الأرضية التي تقوم عليها المكونات الأخرى وأساس تحقيق نظام رقابي فعال وهي تتكون من عوامل لها صلة مباشرة بالإدارة، وعوامل لها صلة بتنظيم المؤسسة نفسها.

2. تقييم المخاطر: تتعرض أي منشأة للعديد من المخاطر عند مزاولتها لأعمالها (مخاطر تشغيلية، قانونية... الخ) إذ لابد لها من تحديد وتحليل هذه المخاطر ومحاولة تخفيف حدة تأثرها إلى مستويات مقبولة، وتتمثل في مخاطر السيولة، ومخاطر متعلقة بالائتمان.

3. أنشطة الرقابة: تتمثل أنشطة الرقابة في السياسات والإجراءات والقواعد التي تعمل على تحقيق الرقابة الداخلية بطريقة ملائمة، وإدارة المخاطر بفعالية وتتمثل هذه الأنشطة في أنشطة الرقابة على التشغيل، وأنشطة الرقابة على إعداد التقارير المالية، أنشطة الرقابة على الالتزام.

4. المعلومات والاتصالات: يهدف هذا العنصر إلى تحديد المعلومات الملائمة لتحقيق أهداف المؤسسة أو الحصول عليها وتشغيلها وتوصيلها لمختلف المستويات الإدارية بالمؤسسة، عن طريق قنوات مفتوحة للاتصالات، تسمح بتدقيق تلك المعلومات وإعداد التقارير المالية.

5. المتابعة: ويقصد بها المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف أجزاء ومكونات هيكل الرقابة الداخلية وذلك للتحقق من فعالية وكفاءة هذا النظام. لأن الإجراءات التي تطبقها المؤسسة في كل أنواع أنشطتها قد تصبح غير كافية أو لا تصلح للتطبيق من فترة زمنية إلى أخرى، لذلك يجب أن تحدث الإدارة تطورات في هذه الإجراءات من فترة إلى أخرى. (وآخرون، 2004صفحة20)

1-3 مقومات نظام الرقابة الداخلية:

إن الحاجة لوظيفة الرقابة، إنما تنشأ نتيجة وجود احتمال لحدوث أخطاء في تنفيذ الأهداف الموضوعة مسبقاً، وبالتالي يوجد ارتباط تام بين وظيفة الرقابة وكل من وظيفتي التخطيط والتنظيم، طالما أنها تصحح ما تم تخطيطه وتنظيمه، ومن خلال تعريفات نظام الرقابة الداخلية السابقة فإنه يتضح وجود جوانب إدارية وأخرى محاسبية كمقومات لنظام الرقابة الداخلية السليم، أين يتوقف نجاحه وفاعليته كنظام في أي مؤسسة على مدى توافر هذه المقومات والدعائم الأساسية الضرورية اللازمة لخلق نظام سليم وفعال للرقابة الداخلية، ويتم التركيز على العنصرين الآتيين: (علي،شيتور، 2014صفحة17)

1. المقومات الإدارية والتنظيمية لنظام الرقابة الداخلية: يتضمن الشق الإداري لمقومات نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الطرق والوسائل والتي تزيد من كفاءته ويمكن عرضها على هيكل تنظيمي كفء، وتوافر الموظفين الأكفاء، معايير أداء سليمة، ومجموعة من السياسات والإجراءات لحماية الأصول، قسم المراجعة الداخلية.

2. المقومات المحاسبية والمالية لنظام الرقابة الداخلية: يقوم نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الدعائم أو المقومات المحاسبية والمالية التي تتمثل في الدليل المحاسبي، والدورة المستندية، والمجموعة الدفترية، والوسائل الآلية والإلكترونية المستخدمة، والجرد الفعلي للأصول، الموازنات التخطيطية، وأنظمة التكاليف المعيارية ونظم تكاليف الأنشطة. (محمد و والسيد سرايا، 2004صفحة378)

1-4 خصائص نظام الرقابة الداخلية السليم:

هناك العديد من الخصائص والمتطلبات التي يجب أن تتوفر في أي نظام رقابي سليم، حتى يتسنى تحقيق الاستفادة المرجوة ومن ضمن هذه الخصائص، ما يأتي: (،بوطورة، 2007صفحة30)

1. الفعالية: يقصد بها استخدام نظام رقابة جيد ومتطور، يقوم على اكتشاف الأخطاء والانحرافات قبل وقوعها، ومعالجتها بطريقة تضمن عدم وجودها في المستقبل، بأقل تكلفة ممكنة وأسرع وقت من طرف القائمين بهذا العمل، من أجل تحقيق الهدف المرغوب فيه. (وآخرون س.، 2003صفحة137)

2. الموضوعية: لا شك أن الإدارة المالية، تتضمن الكثير من العناصر البشرية، ولكن مسألة ما إذا كان المرؤوس يقوم بعمله بطريقة سليمة وجيدة وينبغي أن لا يكون خاضعا لمحددات واعتبارات شخصية، لأن الأدوات والأساليب الرقابية عندما تكون شخصية، لا موضوعية، يؤثر ذلك على الحكم على الأداء، مما يجعله غير سليم، لأن التقارير المقدمة من طرف مراجع الحسابات يجب أن تكون موضوعية، حيادية تتضمن بيانات لها معني ومدلول كاف عن الوضعية المالية للمنشأة. (محمد،ماضي، 2000صفحة414)

3. الدقة: يجب أن يكون النظام الرقابي قادر على الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة وكاملة عن الأداء، والتأكد في نفس الوقت من مصدر المعلومات، من خلال البيانات المسجلة، بالوثائق والسجلات المحاسبية، وكذا المتابعة المستمرة، في اكتشاف الأخطاء والانحرافات من أجل التعبير عن حقيقة المركز المالي للمنشأة في نهاية الفترة المالية. (ربه، 2004صفحة371)

4. المرونة: حتى يكون النظام الرقابي ناجحا، يجب أن تتوافر المرونة، أي التكيف مع المتغيرات المستجدة على التنظيم، فنادرا ما تتشابه المشاكل وأسباب الانحرافات، مما يتطلب أن يكون التصرف مناسبا للموقف المتخذ، فإذا استجدت ظروف أملت تغيرا في الأهداف والخطط الموضوعة، وعلى المدير أن تتوافر لديه أساليب رقابية من أجل ضبط التصرفات المختلفة لجميع المشاكل داخل المنشأة. (محمد،القيروتي، 2001صفحة373)

5. التوقيت المناسب: لابد من توافر نظام سليم، لتلقي كافة المعلومات في الوقت المناسب، وعليه يجب على القائمين بمختلف الأنشطة الرقابية مراعاة الوقت خاصة القائمين بإعداد التقارير، عليهم إيصالها في الوقت المحدد حيث تفقد المعلومات المتأخرة معناها وفائدتها جزئيا أو كليا، فمثلا إذا تعلق الأمر بإحدى المناقصات وحصلت المؤسسة على معلومات صحيحة تتعلق بشروط دخولها في هذه المناقصات أمر لا قيمة له إذا جاء بعد انقضاء الأجل والموعد المحدد للدخول. (وآخرون ا.، 2000صفحة359)

6. الاستمرارية والملائمة: ونعني به اتفاق النظام الرقابي المقترح، مع حجم وطبيعة النشاط الذي تتم الرقابة عليه، فعندما تكون المؤسسة صغيرة، يفضل لها أسلوب رقابة بسيط، على عكس ذلك عندما يكون حجم المؤسسة كبير يتطلب نظام أكثر تعقيداً وملائمة.

7. التكامل: يشير تكامل النظم الرقابية إلى ضرورة استيعاب هذه النظم لجميع المعايير الخاصة بكل الخطط التنظيمية، بالإضافة إلى أنه يجب أن يكون هناك تكامل بين الخطط ذاتها وأيضا تكامل بين النظم الرقابية المستخدمة. (عوض، 2001صفحة199) .

وبالتالي يمكن القول أنه لا يكون أي نظام رقابة داخلية فعال إلا إذا توافر على مجموعة من المقومات والخصائص التي يقوم عليها، والتي يجب أن تواكب التطورات السريعة الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات.

ولنجاح نظام الرقابة الداخلية يجب توافر أدوات وأساليب رقابية مناسبة، ومن أهم الأدوات الضبط الداخلي والمراجعة الداخلية، إلى جانب نظام متكامل للتقارير.

2- مفهوم الأداء المالي:

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف ويعبر على أداء المؤسسات حيث أنه الدعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المالي المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم. (خالد،الخطيب، 2010صفحة48)

كما يمكن تعريفه على أنه: تشخيص الوضع المالي للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال اعتمادها على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، الجداول الملحقة، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يأخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة. (بلعالم، 2015صفحة14)

هو أداة تحفيز اتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه المؤسسات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى المؤسسة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم الناجح عن غيرها.

2-1 أهداف الأداء المالي:

يمكن حصر الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة إلى تحقيقها في أهداف عديدة نذكرها في التالي: (علي،شيتور، 2014صفحة52)

1. التوازن المالي: هدف مالي تسعى الوظيفة المالية لبلوغه أنه يمس باستقرار المؤسسة المالي. ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية, يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها. (جمعة، 2009صفحة247)

2. نمو المؤسسة: يعتبر نمو المؤسسة عامل أساسي من عوامل تعظيم قيمتها ولهذا فإن قرارات النمو تتميز بأنها قرارات إستراتيجية, فالنمو وظيفة إستراتيجية جد هامة للمؤسسة الاقتصادية وهي ظاهر تعكس مدى نجاح ونجاعة إستراتيجيتها المتعلقة بجانب التطور, التوسع, البقاء, الاستمرار, وبذلك يمكن اعتبار النمو وظيفة إستراتيجية تشكلها السياسات المحددة لحجم الاستثمارات, سياسات توزيع الأرباح, وهيكل سياسات التمويل وتحديد غايات النمو في إنماء الطاقات الكلية المتاحة للمؤسسة.

3. الربحية والمردودية: تمثل الربحية نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات وتقيس مدى كفاءة وفعالية إدارة المؤسسة في توليد الأرباح, وتمثلت نسب الربحية بالدراسة من خلال العائد على حقوق الملكية ويقيس هذا المتغير النسبة التي يحصل عليها المساهمون مقابل رأس المال المستثمر في المؤسسة ويتوقع أن تكون العاقة بين العائد على حقوق الملكية وعوائد السهم عاقة موجبة.

4. السيولة: تقيس السيولة, بالنسبة للمؤسسة, قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة, أو بتعبير آخر تعني قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة "المخزونات والقيم القابلة التحقيق" إلى أموال متاحة, فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات.

5. توازن الهيكل المالي: يعني أن الموارد الدائمة تغطي الاستخدامات الثابتة والأصول المتداولة تغطي الموارد قصيرة الأجل وذلك من اجل ضمان حقوق المقرضين وعدم وقوع المؤسسة في حالة عسر مالي. أي أن التكلفة المالية تلعب دوراً مهماً في التخصيص الأمثل للموارد المالية. (خالد،الخطيب، 2010صفحة46)

إن الأداء المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة, وتكمن أهمية بلوغ هدفه المالي في تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة، وضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي، والاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير.

2-2 أهم المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة:

1. التحليل بواسطة النسب المالية: تعتبر النسب المالية من أهم محاور التحليل الذي تستعمله المؤسسة لتحليل مركزها المالي، ولا يمكن استعمال النسب للحكم على وضعية المؤسسة إلا بمقارنتها مع النسب النموذجية (المعيارية) الموضوعة من طرف المؤسسة أو من طرف القطاع الذي تنشط فيه هذه المؤسسة.

2. مؤشرات التوازن المالي: هناك ثلاثة توازنات تستعمل من طرف المحلل المالي، وتتمثل أساساً في رأس المال العامل، واحتياج رأس المال العامل، والخزينة. (بلعالم، 2015صفحة14)

3-2 دورنظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي:

يرتبط نظام الرقابة الداخلية وعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة ارتباطاً وثيقاً فهماً عنصران مكملان لبعضهما البعض داخل المؤسسة, ويسعيان بدورهما إلى تحقيق نفس الأهداف بغية اكتشاف النقائص والثغرات واقتراح التصحيحات والخطط المستقبلية واتخاذ القرارات السليمة, فتقييم الأداء يعتبر جزءاً من نظام الرقابة لداخلية. وإذا كانت الرقابة تنطوي على عملية قياس الأداء وتصحيحه, فان عملية تقييم الأداء هو عبارة عن تحليل النتائج وإظهار جوانب القوة والضعف التي تكتشف عند انجاز الأنشطة داخل المؤسسة. (علي،شيتور، 2014صفحة64)

ومن هنا تتضح لنا علاقة الرقابة الداخلية بتقييم الأداء المالي في المؤسسة, فوجود نظام رقابة داخلي فعال وجيد فانه يضمن مخرجات سليمة ودقيقة للحسابات وللنظام المحاسبي فهي نفسها مدخلات التحليل المالي. فوجود نظام رقابي فعال يضمن وجود مؤشرات مالية صحيحة ودقيقة.

I. الطرق والأدوات

II. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في بنك فلسطين فرع خان يونس. وتم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة وقد بلغ عددها (55) موظف وموظفة, ويعتبر هذه النسبة مقبولة لإجراء التحليل والإجراءات الإحصائية بهدف الوصول على أفضل وأدق النتائج.

وصف الخصائص والبيانات الشخصية:

- **الجنس:** يبين جدول (1) أن ما نسبته (80.0%) من عينة الدراسة هم من جنس الذكور, وما نسبته (20.0%) هم من جنس الإناث.

- **المؤهل العلمي:** تبين أن ما نسبته (94.29%) هم من أصحاب شهادة البكالوريوس, وما نسبته (5.71%) هم من أصحاب شهادة الماجستير.
- **سنوات الخبرة:** تبين أن ما نسبته (48.57%) هم الأقل من 5 سنوات, وما نسبته (34.29%) تتراوح نسبة خبرتهم من 6-10 سنوات، وما نسبته (17.14%) تتراوح نسبة خبرتهم من 11-15 سنة.
- **المسمى الوظيفي:** تبين أن ما نسبته (48.57%) هم من المحاسبين, وما نسبته (40.0%) هم من الإداريين، وما نسبته (11.43%) هم من مدراء الدوائر.

جدول (1)توزيع عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية

المتغير	تصنيف المتغير	العدد	النسبة المئوية%
الجنس	ذكر	44	80.0
	أنثى	11	20.0
المؤهل العلمي	بكالوريوس	50	94.29
	ماجستير	5	5.71
سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	30	48.57
	6-10 سنوات	20	34.29
	11-15 سنة	5	17.14
المسمي الوظيفي	محاسب	30	48.57
	موظف إداري	22	40.0
	مدير دائرة	3	11.43
المجموع		55	100.0

خامساً: أداة الدراسة:

قام الباحثان بتقسيم أداة الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية وهي:

1. الجزء الأول: المتغيرات الشخصية ويتكون من (الجنس, المؤهل العلمي, سنوات الخبرة، المسمي الوظيفي)
2. الجزء الثاني: يتكون من مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية .من خلال الإستبانة.

سادساً: صدق وثبات الإستبانة:

جدول (2) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تتبع له، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من (0.05)، وبذلك تعتبر فقرات الإستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (2)يوضح صدق الاتساق الداخلي معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحوروالدرجة الكلية للمحورالذي تتبع له

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية			

.1	يؤثر نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل البنك على صحة المعلومات المحاسبية	0.040	*0.000
.2	يستطيع نظام الرقابة الداخلية المطبق بحماية الموجودات في البنك من سوء الاستخدام	0.518	*0.001
.3	يشجع نظام الرقابة الداخلية على الالتزام بالسياسات المحاسبية المرسومة	0.401	*0.000
.4	يؤثر نظام الرقابة الداخلية على تنمية الكفاية الإنتاجية	0.503	*0.000
.5	يكتشف نظام الرقابة الداخلية الأخطاء في نظام المعلومات المحاسبي بالبنك	0.553	*0.000
الالتزام بخصائص نظام المعلومات			
.1	يتميز النظام المحاسبي بالسرعة الفائقة في أداء العمليات الحسابية المختلفة	0.427	*0.005
.2	يستطيع النظام المحاسبي إجراء العديد من الاختبارات الرقابية المبرمجة مسبقاً	0.381	*0.000
.3	قدرة النظام على أداء العمليات المحاسبية بدرجة عالية من الكفاءة	0.298	*0.005
.4	يضمن النظام تسجيل البيانات المحاسبية بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة	0.582	*0.000
.5	يقدم النظام النتائج بصحة عالية جداً فضلاً على أنه يعطي نتائج خالية من أي نسبة خطأ	0.444	*0.004
أساليب الرقابة على مدخلات النظام			
.1	قدرة الرقابة الداخلية على التحقق من أساليب الرقابة على المدخلات	0.436	*0.005
.2	المقدرة على ترتيب المستندات تتابعياً لاكتشاف أي نقص في إدخال البيانات	0.465	*0.002
.3	المقدرة على تصميم نماذج إدخال البيانات في الأنظمة المحاسبية الالكترونية	0.413	*0.005
.4	القدرة على تصحيح الأخطاء التي يتم اكتشافها في المدخلات	0.523	*0.001
.5	الاحتفاظ بالمستندات الأصلية من أجل المقارنة بين المخرجات وتلك المستندات	0.508	*0.001
أساليب الرقابة التنظيمية			
.1	تلتزم الإدارة بتخصيص دائرة مستقلة لمعالجة البيانات الكترونياً	0.387	*0.014
.2	تحدد الإدارة واجبات الرقابة التنظيمية من حيث مسؤوليتها عن حماية البيانات	0.333	*0.000
.3	يستطيع النظام الفصل بين وظائف التشغيل والتنفيذ	0.354	*0.000
.4	يستطيع النظام فحص طرق تخصيص المهام والمسؤوليات الخاصة بالعاملين	0.408	*0.005
.5	تحتفظ الإدارة بمستندات تُوثق فيها طريقة عمل النظام ومعالجاته	0.451	*0.004
تطوير الأداء المالي			
.1	تقوم إدارة البنك بتوفير دورات تدريبية للمدققين الماليين	0.359	*0.000
.2	يتطلب من المدقق المالي أن يكون لديه المهارة المهنية الملائمة	0.080	*0.000
.3	يوجد في البنك معايير للأداء المالي يمكن على أساسه قياس الاستخدام الاقتصادي لموارده	0.027	*0.000
.4	يتوفر لدى موظفي قسم المالية الفهم الكافي لنظام الرقابة الداخلية	0.210	*0.000
.5	يشكل عمل المدقق المالي التأكد من دقة المعلومات المالية	0.310	*0.000
.6	تقوم إدارة البنك باتخاذ الإجراءات السليمة استجابة لتقارير التدقيق المالي	0.098	*0.000
.7	تمتاز تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بالقدرة على انجاز العمليات المالية	0.126	*0.005
.8	تساعد نظم تقنية المعلومات الالكترونية على تحسين الخدمات المالية	0.269	*0.005
.9	تتضمن تقارير التفتيش مقترحات تتعلق بتطوير النظام المالي	0.193	*0.000
.10	يتم مراجعة المعاملات المالية قبل الصرف للتأكد من دقتها	0.290	*0.004

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

- صدق الاتساق البنائي:

جدول (3) يبين معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور من محاور الإستبانة مع الدرجة الكلية لفقرات الإستبانة ككل والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من (0.05), وبذلك تعتبر محاور الإستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (3)يوضح صدق الاتساق البنائي معامل الارتباط بين كل محورمن محاورالإستبانة مع الدرجة الكلية للإستبانة

#	المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية	7750.	*0.000
.2	الالتزام بخصائص نظام المعلومات	4590.	3*0.00
.3	أساليب الرقابة على مدخلات النظام	0.476	*0.002
.4	أساليب الرقابة التنظيمية	0.579	*0.000
.5	تطوير الأداء المالي	0.496	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

2. ثبات فقرات الإستبانة:

جدول (4) معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ) للإستبانة

#	المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
.1	الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية	5	0.814
.2	الالتزام بخصائص نظام المعلومات	5	0.785
.3	أساليب الرقابة على مدخلات النظام	5	0.839
.4	أساليب الرقابة التنظيمية	5	0.709
.5	تطوير الأداء المالي	5	0.774
الدرجة الكلية للإستبانة		10	0.784

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل الثبات تتراوح ما بين (0.709- 0.839) ومعامل الثبات الكلي تساوي (0.784) وهذا يدل على أن الإستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يطمئن الباحثان إلى تطبيقهما على عينة الدراسة.

- طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient:

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل محور وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (**Spearman-Brown Coefficient**) .

جدول (5)معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية) للإستبانة

#	المحور	التجزئة النصفية			
		عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	القيمة الاحتمالية
.1	الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية	5	0.721	0.802	*0.000
.2	الالتزام بخصائص نظام المعلومات	5	0.819	050.5	*0.000
.3	أساليب الرقابة على مدخلات النظام	5	0.601	0.368	*0.000
.4	أساليب الرقابة التنظيمية	5	0.435	0.726	*0.000
.5	تطوير الأداء المالي	10	0.675	0.478	*0.000
الدرجة الكلية للإستبانة		30	0.594	0.745	*0.000

- الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج السابقة في جدول (5) أن قيمة معامل الارتباط المعدل(سبيرمان براون) (Spearman Brown) مرتفع ودال إحصائياً, وبذلك تكون الإستبانة في صورتها النهائية قابلة للتوزيع، وبذلك يكون الباحثان قد تأكد من صدق وثبات إستبانة الدراسة، مما يجعلهم على ثقة تامة بصحة الإستبانة، وصلاحيتها لتحليل النتائج، والإجابة عن أسئلة الدراسة، واختبار فرضياتها.

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

قام الباحثان بالإجابة عن أسئلة الدراسة من خلال تحليل البيانات، وتفسير نتائجهم.

الإجابة عن السؤال الرئيسي:

ما مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في تطوير الأداء المالي في بنك فلسطين؟

ويتفرع منه العديد من التساؤلات وهي كالتالي:

السؤال الأول: ما مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في بنك فلسطين؟

وللإجابة على هذا التساؤل، تم استخدام اختبار One Sample T Test للعينة الواحدة للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة عن الدرجة المتوسطة وهي (3) وفقاً للمقياس المستخدم, وقد تم احتساب المتوسط الحسابي والوزن النسبي للمحاور وترتيبها.

جدول (6) تحليل محاور مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية

#	المحور	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (T)	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
.1	الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية	5	064.	89.40	70.99	0.000	3
.2	الالتزام بخصائص نظام المعلومات	5	4.01	90.60	58.04	0.000	2
.3	أساليب الرقابة على مدخلات النظام	5	4.04	90.80	58.96	0.000	1
.4	أساليب الرقابة التنظيمية	5	4.01	87.56	64.23	0.000	4
الدرجة الكلية للإستبانة		20	4.03	89.59	63.06	0.000	

* قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "34" تساوي 1.96 $\pm$

ويتضح من خلال الجدول رقم (6) أن جميع متوسطات المحاور المختلفة كانت متقاربة من حيث أوزانها النسبية، أما الدرجة الكلية للإستبانة ككل فقد حصلت على وزن نسبي قدره (89.59%) مما يدلل أن مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في تطوير الأداء المالي في بنك فلسطين من وجهة نظر العاملين فيه جاء بدرجة كبيرة جداً.

أما ترتيب المحاور حسب أوزانها النسبية فقد كانت كالتالي:

1. محور الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية: فقد حصل على المرتبة الثالثة بوزن نسبي قدره (89.40%) أي بدرجة تقدير كبيرة جداً.
2. محور الالتزام بخصائص نظام المعلومات: فقد حصل على المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره (90.60%) أي بدرجة تقدير كبيرة جداً.
3. محور أساليب الرقابة على مدخلات النظام: فقد حصل على المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (90.80%) أي بدرجة تقدير كبيرة جداً.
4. محور أساليب الرقابة التنظيمية: فقد حصل على المرتبة الرابعة بوزن نسبي قدره (87.56%) أي بدرجة تقدير كبيرة جداً.

- نتائج فقرات المحور الأول: محور الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية:

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول التالي والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول.

جدول رقم (7)يوضح المتوسط الحسابي والوزن النسبي والقيمة الاحتمالية والترتيب لفقرات محور الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة tالاختبار	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1.	يؤثر نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل البنك على صحة المعلومات المحاسبية	3.85	79.55	20.250	0.000	4
2.	يستطيع نظام الرقابة الداخلية المطبق بحماية الموجودات في البنك من سوء الاستخدام	3.91	82.14	23.217	0.000	3
3.	يشجع نظام الرقابة الداخلية على الالتزام بالسياسات المحاسبية المرسومة	4.02	85.16	21.632	0.000	2
4.	يؤثر نظام الرقابة الداخلية على تنمية الكفاية الإنتاجية	3.95	77.36	18.321	0.000	5
5.	يكتشف نظام الرقابة الداخلية الأخطاء في نظام المعلومات المحاسبي بالبنك	4.34	88.25	21.632	0.000	1

* قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05

وتبين النتائج من خلال الجدول السابق أن أعلى فقرة وأدني فقرة حسب الوزن النسبي كالتالي:

1. الفقرة رقم (5) التي نصت على " **يكتشف نظام الرقابة الداخلية الأخطاء في نظام المعلومات المحاسبي بالبنك** " قد احتلت المرتبة الأولى بوزن النسبي (88.25%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة كبيرة جداً من قبل أفراد العينة.

2. الفقرة رقم (4) التي نصت على " **يؤثر نظام الرقابة الداخلية على تنمية الكفاية الإنتاجية** " قد احتلت المرتبة الأخيرة بوزن النسبي (77.36%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة كبيرة من قبل أفراد العينة.

- نتائج فقرات المحور الثاني: محور الالتزام بخصائص نظام المعلومات:

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول التالي والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني.

جدول رقم (8) يوضح المتوسط الحسابي والوزن النسبي والقيمة الاحتمالية والترتيب لفقرات محور الالتزام بخصائص نظام المعلومات

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1.	يتميز النظام المحاسبي بالسرعة الفائقة في أداء العمليات الحسابية المختلفة	4.23	84.60	28.098	0.000	3
2.	يستطيع النظام المحاسبي إجراء العديد من الاختبارات الرقابية المبرمجة مسبقاً	4.36	85.12	30.075	0.000	2
3.	قدرة النظام على أداء العمليات المحاسبية بدرجة عالية من الكفاءة	4.17	83.40	26.213	0.000	4
4.	يضمن النظام تسجيل البيانات المحاسبية بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة	4.81	89.01	35.277	0.000	1
5.	يقدم النظام النتائج بصحة عالية جداً فضلاً على أنه يعطي نتائج خالية من أي نسبة خطأ	3.89	77.80	19.869	0.000	5

* قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05

وتبين النتائج من خلال الجدول أن أعلى فقرة وأدني فقرة حسب الوزن النسبي كالتالي:

1. الفقرة رقم (4) التي نصت على " **يضمن النظام تسجيل البيانات المحاسبية بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة** " قد احتلت المرتبة الأولى بوزن النسبي (89.01%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة كبيرة جداً من قبل أفراد العينة.

2. الفقرة رقم (6) التي نصت على " **يقدم النظام النتائج بصحة عالية جداً فضلاً على أنه يعطي نتائج خالية من أي نسبة خطأ** " قد احتلت المرتبة الأخيرة بوزن النسبي (77.80%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة كبيرة من قبل أفراد العينة.

- نتائج فقرات المحور الثالث: محور أساليب الرقابة على مدخلات النظام:

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول التالي والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث.

جدول رقم (9) يوضح المتوسط الحسابي والوزن النسبي والقيمة الاحتمالية والترتيب لفقرات محور أساليب الرقابة على مدخلات النظام

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة tالاختبار	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1.	قدرة الرقابة الداخلية على التحقق من أساليب الرقابة على المدخلات	3.22	71.16	10.932	0.000	5
2.	نقص أي لاكتشاف تتابعياً المستندات المقدرة على ترتيب البيانات إدخال في	3.06	79.20	23.463	0.000	2
3.	الأنظمة في البيانات إدخال نماذج المقدرة على تصميم الالكترونية المحاسبية	3.50	82.66	27.612	0.000	1
4.	القدرة على تصحيح الأخطاء التي يتم اكتشافها في المدخلات	3.33	77.80	35.112	0.000	3
5.	الاحتفاظ بالمستندات الأصلية من أجل المقارنة بين المخرجات وتلك المستندات	3.76	75.31	19.713	0.000	4

- قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05

وتبين النتائج من خلال الجدول أن أعلى فقرة وأدني فقرة حسب الوزن النسبي كالتالي:

1. الفقرة رقم (3) التي نصت على " **المقدرة على تصميم نماذج إدخال البيانات في الأنظمة المحاسبية الالكترونية** قد احتلت المرتبة الأولى بوزن النسبي (82.66%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة كبيرة جداً من قبل أفراد العينة.

2. الفقرة رقم (1) التي نصت على " **قدرة الرقابة الداخلية على التحقق من أساليب الرقابة على المدخلات** " قد احتلت المرتبة الأخيرة بوزن النسبي (71.16%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة كبيرة من قبل أفراد العينة.

- نتائج فقرات المحور الرابع: محور أساليب الرقابة التنظيمية:

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول التالي والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الرابع.

جدول رقم (10) يوضح المتوسط الحسابي والوزن النسبي والقيمة الاحتمالية والترتيب لفقرات محور أساليب الرقابة التنظيمية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1.	تلتزم الإدارة بتخصيص دائرة مستقلة لمعالجة البيانات الكترونياً	3.87	80.23	16.963	0.000	4
2.	تحدد الإدارة واجبات الرقابة التنظيمية من حيث مسؤوليتها عن حماية البيانات	4.14	81.49	26.213	0.000	3
3.	يستطيع النظام الفصل بين وظائف التشغيل والتنفيذ	4.06	84.18	20.263	0.000	2
4.	يستطيع النظام فحص طرق تخصيص المهام والمسؤوليات الخاصة بالعاملين	4.89	91.01	19.714	0.000	1
5.	النظام عمل طريقة فيها تُوثق تحتفظ الإدارة بمستندات ومعالجاته	3.83	75.89	15.741	0.000	5

- قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05

وتبين النتائج من خلال الجدول أن أعلى فقرة وأدني فقرة حسب الوزن النسبي كالتالي:

1. الفقرة رقم (4) التي نصت على " **يستطيع النظام فحص طرق تخصيص المهام والمسؤوليات الخاصة بالعاملين** " قد احتلت المرتبة الأولى بوزن النسبي (91.01%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة كبيرة جداً من قبل أفراد العينة.

2. الفقرة رقم (5) التي نصت على " **تحتفظ الإدارة بمستندات تُوثق فيها طريقة عمل النظام ومعالجاته** " قد احتلت المرتبة الأخيرة بوزن النسبي (75.89%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة كبيرة من قبل أفراد العينة.

السؤال الثاني: ما مدى تطوير الأداء المالي في بنك فلسطين؟

وللإجابة على هذا التساؤل، تم استخدام اختبار One Sample T Test للعينة الواحدة للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة عن الدرجة المتوسطة وهي (3) وفقاً للمقياس المستخدم, وقد تم احتساب المتوسط الحسابي والوزن النسبي للمحور.

جدول (11)تحليل محور تطوير الأداء المالي

المحور	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (T)	القيمة الاحتمالية (.Sig)
تطوير الأداء المالي	4.52	90.40	27.702	0.000

* قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "34" تساوي 1.96 $\pm$

ويتضح من خلال الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لاتجاهات العاملين نحو تطوير الأداء المالي حصل على وزن نسبي قدره (90.40%)، مما يدل على أن تطوير الأداء المالي في بنك فلسطين جاء بدرجة كبيرة جداً.

- نتائج فقرات محور تطوير الأداء المالي:

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول التالي والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات محور تطوير الأداء المالي.

جدول رقم (12) يوضح المتوسط الحسابي والوزن النسبي والقيمة الاحتمالية والترتيب لفقرات تطوير الأداء المالي

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	tقيمة	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1.	تقوم إدارة البنك بتوفير دورات تدريبية للمدققين الماليين	4.26	85.20	30.950	0.000	4
2.	يتطلب من المدقق المالي أن يكون لديه المهارة المهنية الملائمة	4.55	90.12	39.502	0.000	1

3.	يوجد في البنك معايير للأداء المالي يمكن على أساسه قياس الاستخدام الاقتصادي لموارده	4.11	82.20	30.470	0.000	8
4.	يتوفر لدى موظفي قسم المالية الفهم الكافي لنظام الرقابة الداخلية	4.06	84.18	20.263	0.000	6
5.	يشكل عمل المدقق المالي التأكد من دقة المعلومات المالية	4.02	85.16	21.632	0.000	5
6.	تقوم إدارة البنك باتخاذ الإجراءات السليمة استجابة لتقارير التدقيق المالي	3.77	73.12	15.467	0.000	10
7.	تمتاز تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بالقدرة على انجاز العمليات المالية	4.14	82.80	30.911	0.000	7
8.	تساعد نظم تقنية المعلومات الالكترونية على تحسين الخدمات المالية	4.41	88.20	44.949	0.000	3
9.	تتضمن تقارير التفتيش مقترحات تتعلق بتطوير النظام المالي	4.45	89.00	40.019	0.000	2
10.	يتم مراجعة المعاملات المالية قبل الصرف للتأكد من دقتها	3.98	79.60	22.461	0.000	9

- قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05

وتبين النتائج من خلال الجدول أن أعلى فقرة وأدني فقرة حسب الوزن النسبي كالتالي:

1. الفقرة رقم (2) التي نصت على "**يتطلب من المدقق المالي أن يكون لديه المهارة المهنية الملائمة**" قد احتلت المرتبة الأولى بوزن النسبي (90.12%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة كبيرة جداً من قبل أفراد العينة.

2. الفقرة رقم (6) التي نصت على " **تقوم إدارة البنك باتخاذ الإجراءات السليمة استجابة لتقارير التدقيق المالي** " قد احتلت المرتبة الأخيرة بوزن النسبي (73.12%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة كبيرة من قبل أفراد العينة.

النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

السؤال الثالث: ما علاقة فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي في بنك فلسطين؟

وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحثان بتحقق من عدة فرضيات وهي على النحو التالي:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلاله إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين, والنتائج مبينة في جدول (14).

جدول (14)معامل الارتباط بين الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين

الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية			
تطوير الأداء المالي	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)	درجة الارتباط
	0.724	0.012	جيدة

- الارتباط دال عند مستوى دلالة 0.05

ويتبين من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.012) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين، ويعزو الباحثان ذلك إلى إن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.724) وهذا يدلل على أن العلاقة بينهما علاقة جيدة.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلاله إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين الالتزام بخصائص نظام المعلومات وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين الالتزام بخصائص نظام المعلومات وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين, والنتائج مبينة في جدول رقم (15).

جدول (15)معامل الارتباط بين الالتزام بخصائص نظام المعلومات وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين

الالتزام بخصائص نظام المعلومات			
تطوير الأداء المالي	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)	درجة الارتباط
	0.427	0.006	متوسطة

- الارتباط دال عند مستوى دلالة 0.05

ويتبين من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.006) وهي اقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الالتزام بخصائص نظام المعلومات وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين، ويعزو الباحثان ذلك إلى إن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.427) وهذا يدلل على أن العلاقة بينهما علاقة متوسطة.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلاله إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين أساليب الرقابة على مدخلات النظام وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين أساليب الرقابة على مدخلات النظام وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين, والنتائج مبينة في جدول رقم (16).

جدول (16)معامل الارتباط بين أساليب الرقابة على مدخلات النظام وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين

أساليب الرقابة على مدخلات النظام			
تطوير الأداء المالي	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)	درجة الارتباط
	0.738	0.003	جيدة

- الارتباط دال عند مستوى دلالة 0.05

ويتبين من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.003) وهي اقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أساليب الرقابة على

مدخلات النظام وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين، ويعزو الباحثان ذلك إلى إن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.738) وهذا يدلل على أن العلاقة بينهما علاقة جيدة.

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلاله إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين أساليب الرقابة التنظيمية وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين أساليب الرقابة التنظيمية وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين, والنتائج مبينة في جدول رقم (17).

جدول (17)معامل الارتباط بين أساليب الرقابة التنظيمية وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين

أساليب الرقابة التنظيمية			
تطوير الأداء المالي	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)	درجة الارتباط
	0.513	0.004	متوسطة

- الارتباط دال عند مستوى دلالة 0.05

ويتبين من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.004) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05), مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أساليب الرقابة التنظيمية وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين، ويعزو الباحثان ذلك إلى إن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.513) وهذا يدلل على أن العلاقة بينهما علاقة متوسطة.

السؤال الرابع: هل يوجد فروق بين إجابات المبحوثين حول مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي في بنك فلسطين تعزى إلى المتغيرات الشخصية التالية (الجنس, المؤهل العلمي, سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي)؟

الفرضية التالية: لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات المبحوثين حول مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي في بنك فلسطين تعزى المتغيرات الشخصية التالية (الجنس, المؤهل العلمي, سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي).

وللإجابة عن هذه الفرضية تحقق الباحثان من عدة فرضيات وهي كما يلي:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة تبعاً للجنس.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار T للعينتين المستقلتين لاختبار الفروق في استجابات أفراد العينة تجاه مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي تبعاً للجنس, والنتائج مبينة في جدول (18).

جدول (18)نتائج اختبار T للعينتين المستقلتين (Independent Samples T Test) تبعاً للجنس

المحور	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة " T "	القيمة الاحتمالية

الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية	ذكر	44	4.18	0.501	1.644	0.513
	أنثى	11	4.05	0.569		
الالتزام بخصائص نظام المعلومات	ذكر	44	4.35	0.528	0.613	0.540
	أنثى	11	4.30	0.571		
أساليب الرقابة على مدخلات النظام	ذكر	44	3.92	0.570	2.955	0.003
	أنثى	11	3.65	0.569		
أساليب الرقابة التنظيمية	ذكر	44	3.97	0.607	1.840	0.067
	أنثى	11	3.79	0.568		
تطوير الأداء المالي	ذكر	44	3.98	0.522	2.771	0.006
	أنثى	11	3.75	0.590		
الدرجة الكلية	ذكر	44	4.07	0.410	2.616	0.009
	أنثى	11	3.91	0.434		

* قيمة T الجدولية عند درجة حرية "33" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.96 $\pm$

ويتبين من الجدول أن القيمة الاحتمالية للدرجة الكلية تساوي (0.009) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وقيمة t المحسوبة تساوي (2.616) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.96) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة تجاه مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي تبعاً لمتغير الجنس, وللتعرف على الفروق لصالح من تكون تبين من خلال مقارنة المتوسطات أن الفروق لصالح الذكور.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة تبعاً للمؤهل العلمي.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار T للعينتين المستقلتين لاختبار الفروق في استجابات أفراد العينة تجاه مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي تبعاً للعمر, والنتائج مبينة في جدول(19).

جدول (19)نتائج اختبارT للعينتين المستقلتين (Independent Samples T Test) تبعاً للمؤهل العلمي

المحور	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة " T "	القيمة الاحتمالية
الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية	بكالوريوس	48	4.22	0.589	1.520	0.499
	ماجستير	7	4.10	0.542		
الالتزام بخصائص نظام المعلومات	بكالوريوس	48	4.47	0.577	0.571	0.536
	ماجستير	7	4.12	0.563		

أساليب الرقابة على مدخلات النظام	بكالوريوس	48	3.75	0.581	1.822	0.452
	ماجستير	7	3.36	0.572		
أساليب الرقابة التنظيمية	بكالوريوس	48	3.81	0.579	1.796	0.074
	ماجستير	7	3.59	0.544		
تطوير الأداء المالي	بكالوريوس	48	3.87	0.563	1.678	0.012
	ماجستير	7	3.63	0.523		
الدرجة الكلية	بكالوريوس	48	4.25	0.487	1.860	0.013
	ماجستير	7	3.74	0.469		

* قيمة T الجدولية عند درجة حرية "33" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.96 $\pm$

ويتبين من الجدول أن القيمة الاحتمالية لدرجة الكلية تساوي (0.017) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وقيمة t المحسوبة تساوي (2.417) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.96) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة تجاه مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي, وللتعرف على الفروق لصالح من تكون تبين من خلال مقارنة المتوسطات أن الفروق لصالح البكالوريوس.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة تبعاً لسنوات الخبرة.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في استجابات أفراد العينة تجاه مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي تبعاً لسنوات الخبرة, والنتائج مبينة في جدول رقم (20).

جدول (20)نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) تبعاً لسنوات الخبرة

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية	**بين المجموعات**	0.559	2	0.280	0.102	0.238
	داخل المجموعات	87.630	32	2.738		
	المجموع	88.189	34			
الالتزام بخصائص نظام المعلومات	**بين المجموعات**	0.509	2	0.255	0.097	0.513
	داخل المجموعات	83.760	32	2.618		
	المجموع	84.269	34			
أساليب الرقابة على مدخلات النظام	**بين المجموعات**	0.752	2	0.376	0.130	0.261
	داخل المجموعات	92.742	32	2.891		
	المجموع	93.494	34			
أساليب الرقابة التنظيمية	**بين المجموعات**	0.316	2	0.158	0.053	0.690

	داخل المجموعات	95.010	32	2.969		
	المجموع	95.326	34			
تطوير الأداء المالي	بين المجموعات	4.724	2	2.362	0.851	0.220
	داخل المجموعات	88.770	32	2.774		
	المجموع	93.494	34			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	3.523	2	1.762	0.614	0.202
	داخل المجموعات	91.803	32	2.869		
	المجموع	95.326	34			

* قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 32" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.07

ويتبين من الجدول أن القيمة الاحتمالية للدرجة الكلية تساوي (0.202) وهي أكبر من مستوى الدلالة(0.05) وقيمة f المحسوبة تساوي (0.614) وهي أقل من قيمة f الجدولية والتي تساوي (2.07) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة تجاه مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة تبعاً للمسمى الوظيفي.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار T للعينتين المستقلتين لاختبار الفروق في استجابات أفراد العينة تجاه مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي تبعاً للمسمى الوظيفي, والنتائج مبينة في جدول(18).

جدول (18)نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) تبعاً للمسمى الوظيفي

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية	بين المجموعات	0.383	2	0.191	0.056	0.513
	داخل المجموعات	99.277	32	3.423		
	المجموع	99.660	34			
الالتزام بخصائص نظام المعلومات	بين المجموعات	0.895	2	0.448	0.113	0.261
	داخل المجموعات	115.320	32	3.977		
	المجموع	116.215	34			
أساليب الرقابة على مدخلات النظام	بين المجموعات	0.273	2	0.136	0.031	0.690
	داخل المجموعات	127.422	32	4.394		
	المجموع	127.695	34			
أساليب الرقابة التنظيمية	بين المجموعات	0.874	2	0.437	0.127	0.220

	داخل المجموعات	99.873	32	3.444		
	المجموع	100.747	34			
تطوير الأداء المالي	بين المجموعات	2.356	2	1.178	2.967	0.000
	داخل المجموعات	12.698	32	0.397		
	المجموع	15.054	34			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.011	2	0.006	0.027	0.476
	داخل المجموعات	6.950	32	0.217		
	المجموع	6.962	34			

* قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 32" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.15

ويتبين من الجدول أن القيمة الاحتمالية لدرجة الكلية تساوي (0.476) وهي أكبر من مستوى الدلالة(0.05) وقيمة f المحسوبة تساوي (0.027) وهي أقل من قيمة f الجدولية والتي تساوي (1.15) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة تجاه مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.

النتـائج والتوصيات

III. نتائج الدراسة

- النتائج المتعلقة بالمتغير المستقل (مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية):

1. يتضح أن جميع متوسطات المحاور المختلفة كانت متقاربة من حيث أوزانها النسبية فقد حصلت على وزن نسبي قدره (89.59%) أي بدرجة تقدير كبيرة جداً.
2. حصل محور الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية على المرتبة الثالثة بوزن نسبي قدره (89.40%) أي بدرجة تقدير كبيرة جداً.
3. حصل محور الالتزام بخصائص نظام المعلومات على المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره (90.60%) أي بدرجة تقدير كبيرة جداً.
4. حصل محور أساليب الرقابة على مدخلات النظام على المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (90.80%) أي بدرجة تقدير كبيرة جداً.
5. حصل محور أساليب الرقابة التنظيمية على المرتبة الرابعة بوزن نسبي قدره (87.56%) أي بدرجة تقدير كبيرة جداً.

- النتائج المتعلقة بالمتغير التابع (تطوير الأداء المالي):

اتضح أن المتوسط الحسابي لاتجاهات العاملين نحو تطوير الأداء المالي حصل على وزن نسبي قدره (90.40%) أي بدرجة تقدير كبيرة جداً.

- النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

1. وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين.

2. وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الالتزام بخصائص نظام المعلومات وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين.

3. وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أساليب الرقابة على مدخلات النظام وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين.

4 وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أساليب الرقابة التنظيمية وتطوير الأداء المالي في بنك فلسطين.

5. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة تجاه مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي تبعاً لمتغير الجنس.

6. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة تجاه مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

7. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة تجاه مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

8. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة تجاه مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على تطوير الأداء المالي تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.

التوصيات:

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإن الباحثان يوصيان بما يلي:

1. ضرورة تأثير نظام الرقابة الداخلية على تنمية الكفاية الإنتاجية.
2. ضرورة العمل على تقديم النظام النتائج بصحة عالية جداً فضلاً على أنه يعطي نتائج خالية من أي نسبة خطأ.
3. ضرورة قدرة الرقابة الداخلية على التحقق من أساليب الرقابة على المدخلات.
4. العمل على احتفاظ الإدارة بمستندات تُوثق فيها طريقة عمل النظام ومعالجاته.
5. ضرورة العمل على قيام إدارة البنك باتخاذ الإجراءات السليمة استجابة لتقارير التدقيق المالي.

المراجع

احمد حلمي، جمعة. (2009). *نظم المعلومات المحاسبية: مدخل تطبيقي معاصر، الطبعة الأولى*، . عمان: دار المناهج، عمان.

الصحن، السوافيري، فتحي، وآخرون. (2004). *الرقابة والمراجعة الداخلية*. الإسكندرية: الدار الجامعية، دار الجامعة الجديدة.

الصحن، محمد ، عبد الفتاح، وآخرون. (2000). *الرقابة ومراجعة الحسابات*، . الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية.
الصحن، محمد، و عبد الفتاح والسيد سرايا. (2004). *(2004)، الرقابة والمراجعة الداخلية*. الإسكندرية: الدار الجامعية، الإسكندرية.
بلال، عبد ربه. (2004). *المراجعة الداخلية*. مصر: الجنادرية للنشر والتوزيع.
توفيق محمد،ماضي. (2000). *إدارة وجدولة المشاريع*. الإسكندرية: الدار الجامعية، الإسكندرية.
خالد،الخطيب. (2010). *الخطيب، خالد (2010)، المفاهيم الحديثة في الرقابة الداخلية في القطاع العام والخاص*, . مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
سعيد، عمر، وآخرون. (2003). *مبادئ الإدارة الحديثة*. مكتبة دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى.
طارق،خضير. (2015). *مدى توفير أساليب الرقابة الداخلية لضمان امن المعلومات المحاسبية فني المصارف التجارية الأردنية" رسالة ماجستير*. الاردن: جامعة آل البيت، الأردن.
طواهر محمد التهامي، و مسعود صديقي. (2005). *المراجعة والتدقيق الحسابات*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر.
عائشة ، بلعالم. (2015). *دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية (دراسة ميدانية) استبيان بولايتي ورقلة والأغواط، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية*. الاغواط: جامعة الاغواط.
عبيد، وعبد الوهاب، عوض. (2001). *العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية في البنوك وجودة الخدمات المصرفية" رسالة ماجستير*، . غزة: الجامعة الإسلامية غزة.
عصام صبحي ،قشطة. (2013). *علاقة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف الوطنية - قطاع غزة، رسالة الماجستير في إدارة الأعمال*. غزة: جامعة الأزهر – غزة.
عصام محمد،البحيصي. (2014). *مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في قطاع غزة*. غزة: كلية التجارة – الجامعة الإسلامية – غزة.
علي،شيتور. (2014). *مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة التسيير السياحي بسكرة*. بسكرة: جامعة محمد خيضر- بسكرة.
فضيلة ،بوطورة. (2007). *دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، دراسة حالة: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي-بنك* . المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
قاسم محمد،القيروتي. (2001). *مبادئ الإدارة: النظريات والعمليات والوظائف*. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
كامل أحمد،ماضي. (2000). *مدى فعالية أساليب الرقابة في المؤسسات العامة في قطاع غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة)*، . غزة: قسم إدارة الأعمال، الجامع الإسلامية، غزة، فلسطين.
محمد ، بوتين. (2003). *المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
محمد،براق. (2004). *نظام الرقابة الداخلية: دراسة على المستشفيات، مطبوعة موجهة لطلبة الماجستير للعلوم الاقتصادية والتسيير فرع: إستراتيجية السوق في ظل اقتصاد تنافسي، غير منشورة*، . المسيلة: جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
مزهر، عاني،، و جواد شوقي. (2008). *العملية الإدارية وتكنولوجيا المعلومات*. عمان: إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.